الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٨
المعقودة يوم الأربعاء
٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد سريفيهوك (نائب الرئيس) | (تايلند) |
| ثم تلاه | السيد بيغار (نائب الرئيس) | (ايرلندا) |
| ثم تلاه | السيد سيسيه (الرئيس) | (السنغال) |

## المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الانسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان وحرياته الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.48
14 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

في غياب السيد سيسيه (السنغال)، رأس الجلسة
السيد سريفيهوك (تايلند) نائب رئيس اللجنـــة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الانسان (تابع) (A/49/57 و Corr.1 و A/49/58 و A/49/180 و A/49/75-S/1994 و A/49/182 و A/49/206 و A/49/220 و A/49/221 و A/49/265 و A/49/271 و A/49/282 و A/49/283 و A/49/286 و A/49/287 و Corr.1 و S/1994/894 و Corr.1 و A/49/298 و A/49/304 و A/49/386 و A/49/422 و A/49/532 و A/49/591)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما فيها النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية (تابع) (A/49/36 و A/49/188 و A/49/288-S/1994/827 و A/49/264-E/1994/113 و A/49/293 و A/49/311 و A/49/321 و A/49/337 و A/49/366 و A/49/410 و A/49/415 و A/49/416 و A/49/512 و A/49/528 و A/49/545 و A/49/582 و A/49/595 و A/C.3/49/5 و A/C.3/49/9 و A/C.3/49/11)

(ج) حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/49/82 و A/49/85 و A/49/88 و A/49/168 و A/49/183-S/1994/733 و A/49/186 و A/49/218-S/1994/801 و A/49/270-E/1994/116 و A/49/273-S/1994/864 و A/49/394 و A/49/455 و A/49/508-S/1994/1557 و A/49/513 و A/49/514 و Add.1 و Add.2 و A/49/538 و A/49/539 و A/49/543 و A/49/544 و A/49/594 و Add.1 و A/49/635 و Add.1 و A/49/641-S/1994/1252 و A/49/650 و A/49/651 و A/C.3/49/15 و A/C.3/49/16 و A/C.3/49/19)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)
(A/C.3/49/5 و A/C.3/49/8 و A/C.3/49/10)

١ - السيد غوريتا (رومانيا): أكد مجدداً شدة التزام رومانيا بالتنفيذ الكامل لتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ومتابعتها.

٢ - وقال ان إعلان وبرنامج عمل فيينا حصيلة إرتقاء طويل في جهاز حقوق الانسان، وهو أيضا بداية جهد متجدد لتعزيز وتنفيذ مجموعة صكوك حقوق الانسان. وقد استطاع المؤتمر العالمي لحقوق الانسان أن يجعل آراء المؤتمر العالمي متوافقة حول عدم تجزؤ حقوق الانسان وعالميتها، وان يلقي نظرة عامة على أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة من أجل ترشيدها وتعزيزها.

٣ - ومن واجب المجتمع الدولي صون روح توافق الآراء من أجل تحسين التنسيق والفعالية في أجهزة الأمم المتحدة، وفقاً لتوصيات المؤتمر. ويجب على المجتمع الدولي عند قيامه بذلك أن يراعي عنصرين مترابطين هما أساس أي حوار وتعاون بناءين. أولهما هو الإطار القانوني والمؤسسي الدولي الشامل الذي أقيم حتى الآن، وثانيهما - وهو أهم بكثير - فهو العمل السياسي الذي قامت به الدول لضمان سير عمل هذه الأجهزة. وليست المسألة مسألة تفسير أو تطوير الإطار الحالي وانما جعله فعالاً.

٤ - وفي رأيه أن الدول التي أقيمت على هياكل وقيم ديمقراطية هي وحدها القادرة على ضمان تعزيز وحماية كافة حقوق الانسان والحريات الأساسية في أرضها، وعلى تعزيز الوفاء العالمي بهذه الحقوق في سياستها الخارجية. ويؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا مسؤولية الحكومات عن تعزيز وحماية هذه الحقوق، ولكنهما يؤكدان أيضا أن حقوق الانسان هي الشاغل الشرعي لكافة المجتمع الدولي.

٥ - ورومانيا تتطلع الى مناقشة المقترحات الداعية الى تعزيز فعالية جهاز حقوق الانسان بالأمم المتحدة، وانطلاقاً من روح الفقرتين ١٧ و ١٨ من الفرع ثانيا ألف من إعلان وبرنامج عمل فيينا. على المجتمع الدولي أن يؤيد تماماً المفوض السامي لحقوق الانسان لكي يخرج بأقصى فائدة من ولايته. وعلى المفوض دور نشط في العالم كله من حيث المساهمة في الإحقاق التام لحقوق الانسان جمعاء، وفي منع الانتهاكات. كما أن له سلطة معالجة النقائص الموجودة في النظام الحالي.

٦ - وينبغي مضاعفة الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية بمركز حقوق الانسان الى أقصى حد، لضمان التنفيذ الفوري لتوصيات مؤتمر فيينا.

٧ - وقد أتاح الفريق العامل غير الرسمي باللجنة الثالثة للوفود فرصة تبادل الآراء وبلوغ توافق في الآراء دون المساس بالاستعراض السنوي الذي قامت به الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان لما طرأ من تقدم على تنفيذ توصيات فيينا.

٨ - وختاماً قال ان رومانيا تساند تماماً الجهود المبذولة حتى الآن من جهاز حقوق الانسان بالأمم المتحدة. وهو يرى زيادة العمل على تحويل مسألة حماية حقوق الانسان من مجرد كونها شاغلاً الى جعلها ديناً مشتركاً للقرن الحادي والعشرين.

٩ - إنكتست سيغ (منغوليا): قال ان حصيلة المؤتمر العالمي لحقوق الانسان التي تجسدت في إعلان وبرنامج عمل فيينا علامة بارزة هامة في تاريخ تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، وأن الاعتراف بمبدأ عالمية حقوق الانسان وعدم تجزئها من أكبر منجزات المجتمع الدولي. وتبين وثائق فيينا توافق الآراء حول قضية طال الخلاف

عليها هي مسألة الاختصاص المحلي مقابل الحماية الدولية، كما تُبرز الترابط بين حقوق الانسان والتنمية الديمقراطية. وكما قال الأمين العام في تقريره (A/49/668) فإن المهمة الحالية هي تنفيذ توصيات مؤتمر فيينا بجهود متضافرة من المجتمع الدولي. وتثني منغوليا على العمل الذي أدّاه المفوض السامي في هذا المجال، وخصوصا على الحوار الذي بدأه داخل منظومة الأمم المتحدة ومع عدد من الحكومات.

١٠ - كما أكد المؤتمر مجدداً توافق الآراء حول الحق في التنمية باعتباره حقاً عالمياً لا يقبل التصرف. وقد تعهد المفوض السامي بتأييد إحقاق هذا الحق، وترحب منغوليا بالافكار المبتكرة التي وردت حول هذا الموضوع في الفقرة ٧٣ من تقريره (A/49/36). ويسعده أيضا أن يلاحظ أن مركز حقوق الانسان قد عزز برنامجه في الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية، فلهما أهمية كبيرة في تعزيز الهياكل الديمقراطية في البلدان النامية وبلدان مرحلة الانتقال. ويدعم المركز حالياً في منغوليا مشروعاً مدته سنتان بهدف تعزيز استقلال السلطة القضائية وتبسيط النظام القانوني ومهنة القانون وتدريب الممارسين القانونيين والمشتغلين بالعدالة الجنائية، مع تشديد على تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الانسان.

١١ - ويؤيد وفده توصية مؤتمر فيينا بضرورة جعل حقوق الطفل ذات أولوية في منظومة الأمم المتحدة، كما يرحب ببرنامج العمل المشترك بين المفوض السامي لحقوق الانسان واليونيسيف، من أجل تنفيذ إتفاقية حقوق الطفل. وكما لاحظ الأمين العام في الفقرة ٦١ من تقريره، ينبغي تعزيز الجهود القطرية والدولية لحماية الأطفال، لا سيما صغار البنات والأطفال المنبوذين وأطفال الشوارع والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الاقتصادي والجنسي. ويرحب وفده في هذا الشأن بقرار لجنة حقوق الانسان (القراران ١٩٩٤/ ٩٠ و ١٩٩٤/ ٩١). بتشكيل فريقين عاملين مفتوحي العضوية لصياغة بروتوكولات إختيارية تتعلق بالموضوع وتكون ملحقة باتفاقية حقوق الطفل، يتناول أحدهما منع بيع الأطفال والقضاء عليه، ودعارة الأطفال واستغلالهم في الإباحيات. ويتناول الثاني حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وتأمل منغوليا أن يكون التصديق على الاتفاقية عالمياً بحلول عام ١٩٩٥.

١٢ - ومضى قائلا ان إعلان وبرنامج عمل فيينا يتطلبان أيضا دمج حقوق المرأة في صلب الأنشطة العامة لحقوق الانسان بالأمم المتحدة، كما أنهما يوصيان بدراسة مختلف أشكال العنف ضد المرأة في إطار معايير حقوق الانسان، على أن تقترن بمسألة التمييز بين الجنسين. واعتماد الجمعية العامة لإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وما أعقبه من تعيين لجنة حقوق الانسان مقرراً خاصاً بالعنف ضد المرأة (القرار ١٩٩٤/ ٤٥) خطوتان مبدئيتان نحو تنفيذ توصيات إعلان وبرنامج عمل فيينا. وبإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان، تحقق الجزء الأول من ولاية الفريق العامل باللجنة الثالثة. وينبغي الآن بذل جهد مماثل لإجراء حوار بنّاء يسمح باستمرار تطويع أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة وفقاً لحاجات المستقبل.

١٣ - ويأسف وفده للتأخيرات في إصدار تقارير هامة للأمين العام مثل تقريره عن الحق في التنمية، وعن الأعمال التحضيرية لعقد الأمم المتحدة للتثقيف بحقوق الانسان، وعن الترويج لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية. ويأمل مستقبلاً تلافي هذه التأخيرات. فهي تمنع الوفود من التعليق على هذه التقارير.

١٤ - السيد ريزفاني (جمهورية إيران الاسلامية): أشار الى القرار الأول المتعلق بحالة حقوق الانسان في جمهورية إيران الإسلامية الذي إتخذته لجنة حقوق الانسان في آذار/مارس ١٩٩٤. فلاحظ ان اعتماد هذا القرار كان بدوافع سياسية. وقد وجد لدى استقصائه لتاريخ العلاقات بين حكومته ولجنة حقوق الانسان منذ عام ١٩٨٩ ان حكومته قد شاركت باخلاص في حوار مع اللجنة. واستطاع المقرر الخاص بعد زيارته إيران ثلاث مرات أن يلم بالحالة هناك وأن يقوم بتحقيقات على الطبيعة هناك، وأن يتشاور مع المسؤولين الحكوميين وأفراد اختارهم بنفسه. وقد بددوا أيضا أسطورة الانتهاكات الهائلة الجسيمة لحقوق الانسان في ايران التي بررت تعيين الممثل الخاص وإدخال بند في جدول أعمال الجمعية العامة. ولاحظ الممثل الخاص خلال زيارته الثالثة تقدماً ملحوظاً، لا سيما إتخاذ تدابير لتنفيذ عدد من توصياته السابقة. ووفده عميق الأسف لتدهور العلاقات بعد أن تغير موقف اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين واعتماد الجمعية العامة خلال آخر دورتين لها قرارات ذات دوافع سياسية.

١٥ - وقال تعليقاً على التقرير الوارد في الوثيقة A/49/514 انه ليس فيه ما يعكس حالة حقوق الانسان الحقيقية في ايران، كما أنه يحمل تضاربات كثيرة. فهو أولاً يكرر القضايا المذكورة بالتفصيل في الفرع ثالثاً، ويلخصها في الفرع رابعاً، ثم يعيد تلخيصها في سلبية أكثر في الفرع خامساً. كما أن فيه عدة إدعاءات تشير الى أحداث وقعت قبل فترة تصل الى ثلاث سنوات، ومن ثم وردت في تقارير سابقة للممثل الخاص.

١٦ - وهو يأسف أيضا لافتقار التقرير الى الموضوعية من حيث أنه يقلل من قيمة التعاون البناء من جانب بلده، ومن أنشطته الإنسانية، ويلقي شكوكا على التطورات الايجابية التي حدثت في مجال حقوق الانسان.

١٧ - كما أظهر كاتب التقرير إحجاماً مقصوداً عن تناول الآثار المتعددة الجوانب للأنشطة الإجرامية التي تقوم بها جماعات إرهابية مقرها العراق، مثل قصف مزار الإمام رضا في مشهد، وقتل القسس المسيحيين، وهذا يوضح أن تلك المنظمة تريد خلق صراع ديني وإثني في إيران. وهناك مبرر وجيه للتساؤل عن سبب إمتناع الممثل الخاص عن ذكر إسم تلك المنظمة الإرهابية، فقد يكون الجواب في أنها مصدر رئيسي لمعلوماته منذ زمن طويل.

١٨ - وهو يأسف أيضا لأن الممثل الخاص لم يدرس تماماً الآراء والمعلومات التي قدمتها الحكومة إليه قبل الانتهاء من وضع استنتاجاته، وهو نهج اكثر تمشياً مع المبادئ التي ينطوي عليها أي رصد لحقوق الانسان.

../..

١٩ - ووجه النظر الى أن إدعاءات كثيرة واردة في التقرير لا دليل عليها، وقد سلّم الممثل الخاص شخصياً بذلك في الفقرتين ٨٦ و ١١٦.

٢٠ - وانتقل الى عدد من القضايا المحددة فأشار الى أن حكومته ظلت تلح على الممثل الخاص منذ عام ١٩٨٤ بأن يلم بتعاليم الإسلام وفقهه. وكان جهله هنا باعترافه شخصيا هو الذي أدى إلى أوجه سوء التفاهم وبالتالي إلى استنتاجات خاطئة. ويود وفده توجيه نظر جميع المعنيين بالأمر الى هذا الجانب الهام من المشكلة، والى أن الممثل الخاص يفكر مرة أخرى في القيام بنشاط جاء اقتراحه قبل ذلك بعدة سنوات، ألا وهو أن يدرس الشريعة الإسلامية منهجياً من حيث صلتها بالصكوك الدولية لحقوق الانسان. ووفده حريص على المساهمة في إيجاد تعاون مقبول ومفيد لدى الطرفين في هذا المجال.

٢١ - كما يود ذكر الطريقة الغريبة بعض الشئ التي عولجت بها بعض القضايا في تقريره، ومنها إدعاءات ضد حكومته بشأن الهجمات على المواطنين الإيرانيين في الخارج. وقد أنكرت حكومته دائما وبشكل قاطع هذه الاتهامات، فهي لم تثبت صحتها مطلقاً، كما أن الممثل الخاص اعترف شخصياً بأنها تفتقر الى شواهد قاطعة.

٢٢ - وانتقل الى قضية المرأة فقال إن الملاحظات الواردة في التقرير أقل من أن تكون موضوعية، وأنها تبين استخفافه الحقود بالتراث الاجتماعي والثقافي لإيران. فقد شجعت حكومته مراراً دور المرأة ومركزها ومهاراتها في ادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد سنت إيران تشريعات هامة وأحكاماً أخرى أحدثت تغيرات هامة: فالوظائف المهنية التي تشغلها المرأة تتزايد، ونسبة كبيرة من أساتذة الجامعات وطلاب الطب من النساء، كما ازدادت كثيرا نسبة محو الأمية بين النساء الريفيات.

٢٣ - وفيما يتعلق بادعاء عدم التقيد بإقامة العدل بالقانون، فان الحالات التي ذكرها في تقريره شاذة ولا تمثل الحالة العامة.

٢٤ - ورأى أن الإدعاءات بشأن حرية الصحافة في إيران عديمة الأساس، بل انها تشهير. والحقيقة أن من خصائص المجتمع الإيراني وجود صحافة حية نابضة، وبه صحافة ناقدة.

٢٥ - وانتقل الى قضية الكاتب سلمان رشدي المذكورة أيضا في التقرير. فقال انه لا يمكن أخلاقيا أو بشكل غير أخلاقي تبرير الكفر بأي دين منزّل، سواء بالاستشهاد بالحق في حرية التفكير أو الرأي أو التعبير. وأشار الى أن الاجتماع الوزاري الثامن عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد أدان أيضا الكتاب الكافر "آيات شيطانية". واعتبرت مؤلفه خارجاً عن الدين.

../..

٢٦ - ويرى وفده أن الاستغلال السياسي لحقوق الانسان وعدم الموضوعية عقبتان أساسيتان أمام أنشطة حقوق الانسان بالأمم المتحدة. وربما كانت حالة إيران أبرز مثل على هذا الإتجاه غير الصحي. ومع ذلك ستظل حكومته تتعاون مع أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة على أساس مبدأي الموضوعية والوضوح الكامل.

٢٧ - الآنسة أريستانبيكوفا (كازاخستان): تحدثت في موضوع البندين ١٠٠(ب) و(د) من جدول الأعمال فرأت أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا كان حدثاً مشهوداً في أعمال الأمم المتحدة. فقد أتاح الفرصة لاستعراض عمل المنظمة في الدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية (أي منذ انعقاد المؤتمر العالمي في طهران)، وفي حصر الحالة الراهنة.

٢٨ - وعملاً بتوصيات مؤتمر فيينا، أقامت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان. وفي الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، أكدت كازاخستان للمجتمع الدولي تقيدها التام بقرارات المؤتمر. وأيدت دون شرط جهود الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان عالمياً.

٢٩ - وكما جاء في تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان (A/49/36، الفقرة ١١)، "لا يمكن تحقيق الامكانات التاريخية لإعلان وبرنامج عمل فيينا تحقيقاً تاماً إلا بجهود منسقة من الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات حقوق الانسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، والمنظمات غير الحكومية". ووفدها واثق من أن المفوض السامي يؤدي ولايته بنزاهة وموضوعية وكفاءة، وهو يحاول ضمان الاحترام لكافة أنواع حقوق الانسان بالحوار مع كافة الحكومات. كما بدأ يفعل ذلك منذ المرحلة الأولى من ولايته.

٣٠ - ومن المهم بالذات للأمم المتحدة أن تنسق أعمال الوكالات الدولية والاقليمية في مجال حقوق الانسان، وباستطاعة الإجراءات المتخذة اقليمياً أن تؤدي الى الاحقاق الشامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية إذا أمكن إيجاد مبادلات في المعلومات والخبرات بين المناطق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣١ - وقالت إن كازاخستان عضو كامل في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وتشارك بنشاط في وضع تدابير ذلك المؤتمر. فقد استضافت في نيسان/ابريل ١٩٩٤ حلقة دراسية للمؤتمر في آلما-آتا أسفرت عن مبادلات مثمرة جدا في الآراء حول حماية حقوق الانسان.

٣٢ - كما اقيم أيضا في آلما-آتا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الانسان الأساسية وحمايتها بالمؤسسات الاجتماعية. وبحث المؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها.

٣٣ - وقد اعترف مؤتمر فيينا بأن التثقيف والاعلام في مجال حقوق الانسان عنصران أساسيان في أية استراتيجية طويلة الأجل للأمم المتحدة من أجل تعزيز الاحترام لحقوق الانسان. لذلك من المهم وضع خطة عمل لعقد التثقيف بحقوق الانسان. وينبغي أن يقوم مركز حقوق الانسان بدور نشط في تنظيم هذا العقد. فهو أصلاً يقوم بدور هام في التنسيق بين أعمال المنظمة بأسرها، وفي تعزيز وتوسيع التعاون الدولي. كما أنه يقيم علاقات وثيقة مع الحكومات في إطار الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية.

٣٤ - وقد إنضمت كازاخستان في شباط/ فبراير ١٩٩٤ الى أحد الصكوك الرئيسية للأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان - إتفاقية حقوق الطفل - وصدقت عليها في آب/ أغسطس ١٩٩٤. وتصديق جميع الدول على هذه الاتفاقية لازم لضمان التنسيق بين الجهود قطرياً ودولياً، وللتقدم في صحة الطفل ونماء الطفل.

٣٥ - ورأت أن من أولويات الأمم المتحدة تعزيز وحماية كافة حقوق الانسان والحريات الأساسية دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٣٦ - وقالت ان كازاخستان التي بها اكثر من ١٠٠ قومية داخل حدودها أدخلت منذ استقلالها اصلاحات سياسية واقتصادية كبرى بهدف رئيسي هو حفظ الاستقرار وتوافق الآراء السياسي والانسجام الإثني. فالدستور الجديد الذي يبدأ بعبارة "نحن شعب كازاخستان" يشدد على وحدة جميع العناصر الإثنية. والبرلمان الحالي هو حصيلة أول انتخابات حرة في البلد. وتحاول جمهورية كازاخستان بما لديها من مجلس دستوري ولجنة لحقوق الانسان أن تقيم الديمقراطية في أنحاء البلد، وأن تجد حلولاً ملموسة لقضايا حقوق الانسان، وأن ترسي أسساً راسخة للاستقرار السياسي والازدهار.

٣٧ - وتتبع كازاخستان - سواء في الداخل أو الخارج - سياسة كفالة كافة حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها، دون تمييز قائم على القومية أو الأصل الإثني أو الدين. كما تعزز الاستقرار والوئام بين مختلف عناصرها الإثنية.

٣٨ - ولا تدخر كازاخستان أي جهود لضمان تنمية الحرية لشعبها بأسره. وجميع المواطنين يحظون بحق ممارسة الدين ويستخدمون لغاتهم الأصلية، وينتمون ثقافاتهم. وتستخدم المدارس في التعليم ١٨ لغة؛ وتعمل وسائط الاعلام بسبع لغات؛ وفي البلد خمسة مسارح وطنية.

٣٩ - وختاماً أبدت التزام حكومتها الراسخ بمواصلة جهودها لإتاحة التنعم الكامل بحقوق الانسان حسبما جاء في إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٤٠ - السيد آينسو (إستونيا): تحدث في موضوع البند ١٠٠ (د) من جدول الأعمال فقال ان المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي جرى في فيينا عام ١٩٩٣ زود اللجنة بولاية واضحة. والخطوة التالية هي كيفية البدء فيها. لأن المشاكل والأولويات تختلف باختلاف البلدان. لكن يلزم الاعتراف بأن بعض الدول لا تريد منح مواطنيها الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الانسان وإعلان فيينا. ولا يمكن لقضية حقوق الانسان أن تنتصر في أنحاء العالم كلها إلا بالصبر والحوار والتثقيف والإعلام. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة الى التوسع في إيصال حقوق الانسان الى ملايين البشر. وعددهم سيزداد مع تساقط الدكتاتوريات.

٤١ - وقال ان إستونيا ترحب بتعيين المفوض السامي لحقوق الانسان. ويعبر التقرير الذي قدمه المفوض السامي الى اللجنة (A/49/36) عن إحساسه بالمسؤولية. وعن الملامح الواضحة التي يحاول أن يحددها لمهمته الصعبة المسندة إليه. ويستلزم نجاحه زيادة الموارد البشرية والمالية لكي يحسن استجابته للأزمات ويكفل إحترام حقوق الانسان.

٤٢ - وفي نفس الوقت يزعج وفد إستونيا بعض المحاولات الرامية الى استغلال أقسام من تقرير المفوض السامي لدوافع سياسية مكشوفة. وهذا يزعزع القدرة على تعزيز حقوق الانسان في أنحاء العالم كله وتنفيذ برنامج عمل فيينا. والمفوض السامي وحده هو الذي يملك سلطة التقرير في القضايا التي تستحق مزيدا من التمحيص من المقررين الخاصين أو مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة.

٤٣ - وانتهى بقوله إن التزام المجتمع الدولي بإعلان فيينا يجب أن يتجلى من سرعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي. ومن استخدام كافة الأجهزة الحالية لحقوق الانسان.

٤٤ - كبير الأساقفة مارتينو (المراقب عن القاصد الرسولي): قال إن الكنيسة الكاثوليكية فكرت عميقاً خلال العقود الماضية في موضوع حقوق الانسان. خصوصا في حرية الضمير والدين. وفي خير طريق لتنفيذ هذه الحقوق. ومن المقومات التي تسهم في السلم والعدالة في العالم التطلع الشائع الى الكرامة التي قد تنجم عن تقاسم الخيرات المادية والروحية. والتنعم بما يقابلها من حقوق لا تقبل التصرف. وهناك نزوع الى الايمان بأن المجتمع هو الذي يشكل حقوق الانسان. بيد أن حقوق الانسان متأصلة في صميم وجود الانسان. ولذلك ما على المجتمع إلا أن يعترف بحقوق الانسان هذه أو ينتهكها. وتنفيذ هذه الحقوق مهمة ذات شقين: الأول هو تنوير الضمائر بتعليم الأخلاق. والثاني هو ضمان احترام حقوق الانسان بالتشريع واجراءات تنفيذه. ولم يحدث حتى الآن استيفاء أي من هذين الشرطين.

٤٥ - والحق الأول للانسان هو الحياة. فهي ترسم معالم كافة الحقوق الأخرى. لذلك يجب أن تكون الحماية من نصيب الحق في الحياة قبل أي شئ آخر، وابتداء من لحظة الحمل. وتقدير هذا الايمان يحسّن فهم آراء القاصد الرسولي في القضايا التي تطرحها اللجنة للنقاش حالياً.

٤٦ - ويحتاج العالم الآن الى نُهج جديدة لتحسين التمتع الفعال بحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس. وكل إنسان يصبو الى السلم، ولا سلام بدون احترام حقيقي لحقوق الانسان. بيد أن التماس السلم يجب أن يجري في جو من التعاون والاحترام والتفاهم. ولهذا فان وفد القاصد الرسولي سعيد بعمل مركز حقوق الانسان، وبانشاء منصب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الانسان بوجه أخص. ويطالب القاصد الرسولي كافة الدول بالعمل مع المفوض السامي لتحقيق النتيجة المرجوة من هذا المشروع الباسل.

٤٧ - وربما كان وهماً أن نتحدث عن حماية وتعزيز حقوق الانسان في حين أن الدول تفتقر الى سلطة منع العنف الداخلي، والمنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة لا تتدخل. على أن وقت العمل قد حان في مواجهة الاساءات العنيفة الى حقوق الانسان. فقد أصبحت التدخلات الانسانية ضرورية. ويرى القاصد الرسولي أن المعيار الأساسي هنا هو الأسلوب الذي يكفل به أي نظام سياسي احترام حقوق الانسان وتعزيزها بشكل فعال لدى كافة سكانه. ويظهر أحيانا اعتراض قائل بأن تعاون جميع الدول على تعزيز حقوق الانسان يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية. ولكن المؤكد أن أفضل سبيل أمام أي دولة لتفادي التدخل الخارجي هو بالتحديد ضمان احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والكرامة الانسانية على أرضها.

٤٨ - وفي رأي القاصد الرسولي أن أحد الحقوق الرئيسية التي لا تقبل التصرف للكائن البشري هو حرية الضمير والدين. فهما يمسان أعمق أعماق الفرد. والناس منذ أقدم العصور مستعدون للتضحية بكل شئ حتى بحياتهم لكي يظلوا مخلصين لمعتقداتهم. وتعلم الكنيسة الكاثوليكية التي لها أعضاء في جميع أنحاء العالم أن انتهاكات وتقييدات الحرية الدينية قد سببت معاناة معنوية ومادية هائلة. والحقيقة ان انتهاكات حرية الدين ما زالت واسعة الانتشار حاليا.

٤٩ - وتساهم الكنيسة الكاثوليكية إيجابياً في تعزيز التسامح بين جميع الأديان بتثقيف أعضائها واباتصالاتها الخارجية الكثيرة. وعلى أي برنامج لحماية حقوق الانسان وخصوصا حماية حرية الدين، أن يركز على التثقيف ونشر المعلومات عن الحقوق وما يقابلها من واجبات. وفي هذا الصدد، يرحب القاصد الرسولي بالمبادرة التي قامت بها بلدان معينة لإعلان سنة لتعليم حقوق الانسان.

٥٠ - ومضى قائلا ان التسامح الديني يعني ضمنياً الاعتراف بأن للآخرين نفس الحقوق التي يدعيها المرء لنفسه. وهناك حالات من التعصب والاضطهاد الدينيين لم يأتيا دائماً من المعارضين المتطرفين لأي شكل من

../..

الدين. فعلى العكس. كثيرا ما يحدث هذا بإسم دين يضطهد أفراد ملة أخرى. وكثيراً جدا ما ترفع رايات الدين لإذكاء خصومات قلما تكون لها صلة بالدين وانما لها جذور راسخة في التعطش للسلطة. وفي الفروق الاقتصادية. والتوترات الاجتماعية. والتعصب العنصري.

٥١ - والتبرؤ من أي دين أو إعتناقه أو التخلي عنه قد يكون فترة عصيبة للمؤمنين. ومع ذلك فإن المراعاة الأساسية للكرامة الانسانية تقتضي أن يكون اتخاذ هذا القرار بحرية موضع الاحترام. مع عدم اتخاذ أية اجراءات انتقامية أو تمييزية.

٥٢ - وينوه القاصد الرسولي بمساهمة المقرر الخاص الذي عُيّن لرصد تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد. ويشجع جميع الحكومات على التعاون التام معه. بيد أنه يؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يفعل اكثر من ذلك إذا كان جاداً حقاً في دوره كداع وحام لحقوق الانسان ومنها الحرية الدينية. ونظراً لعدد الصراعات الدائرة في العالم والتي تمتد جذورها الى مجال التعصب الديني. فإن القاصد الرسولي يظل يؤكد على أهمية التنفيذ التام لإعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين أو المعتقد.

٥٣ - السيد رحمان (باكستان): تحدث في موضوع البند ١٠٠ (ج) فقال ان الآمال التي أثارها انتهاء الحرب الباردة وتوافق الآراء الذي ظهر في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان حول إعلان وبرنامج عمل فيينا قد تلاشت. فما زال العمل الدولي لمناهضة الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في كافة أنحاء العالم يتأثر بعوامل لا صلة لها بالحاجة الى حماية كرامة الكائن البشري وانما أصبحت تقاس بمقدار خدمتها للمصالح الأرضية - الاستراتيجية لأقوى أعضاء المجتمع الدولي.

٥٤ - ورأى ان الحالة الخطيرة لحقوق الانسان في البوسنة والهرسك امتحان لقياس عمق الالتزام الدولي بحماية حقوق الانسان. ففي أعماق قارة تفخر بتمسكها بمعايير حقوق الانسان. أبيدت مجتمعات بأسرها خلال محاولة منحرفة لتغيير التكوين الإثني لدولة عضو بالأمم المتحدة لها سيادتها. وكان رد المجتمع الدولي متشنجاً وضعيفاً ومتردداً. وبعد فترة طويلة من عدم التصرف اقيمت محكمة دولية تأثرت مصداقيتها كثيرا بالتأخيرات في بدء عملها بسبب شدة الصعوبات المالية التي واجهتها. بل ان التوصيات المتواضعة للمقرر الخاص ظلت الى حد كبير دون تنفيذ.

٥٥ - وما تزال ولاية جامو وكشمير رهينة القمع الوحشي. وقدمت منظمات مختلفة لحقوق الانسان أدلة على انتهاكات جسيمة مستمرة لحقوق الانسان فيها تعطي صورة للهمجية التي لا سابق لها من جانب قوات الأمن الهندية. وأصبحت أدوات القمع شائعة. مثل القتل خارج ساحة القضاء. والاسراف في استعمال القوة. والتعذيب.

والاحتجاز التعسفي، وحالات اختفاء الأشخاص، فضلاً عن اغتصاب النساء. وأحرقت قرى بأكملها، واغتيل اكثر من ٤٥ ألفاً من سكان كشمير. والسبب الجذري للثورة في كشمير هو إنكار حق شعب كشمير في تقرير مصيره الذي تعهدت به الأمم المتحدة والهند وباكستان، فضلاً عن قمع مستمر من الحكومات الهندية المتعاقبة.

٥٦ - وقد تصاعدت سياسة القمع في أعقاب المظاهرات السلمية التي جرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ وقتل فيها اكثر من ١٠٠ شخص. وهناك اكثر من ٦٠٠ الف جندي هندي مرابطون في كشمير.

٥٧ - وتلا بعض المقتطفات من تقارير هيئات لحقوق الانسان منها هيئة مراقبة حقوق الانسان وهيئة العفو الدولية اللتان ذكرتا حالات من الاعدام بمحاكمات موجزة أو خارج القضاء، والتعذيب، والاغتصاب، واحتجاز آلاف السجناء السياسيين، وتدابير قمعية مثل اغتيال الوطنيين واحراق قرى بكاملها. كما ذكر مقالات في الصحف كتبها إيريك مرغوليس ومولي مور وجون أندرسون، وتقريراً لمنظمة غير حكومية هي هيئة المبادرة النسائية، أكدت فيه وجود حملة منظمة للارهاب والمجازر تقودها القوات الهندية المسلحة.

٥٨ - وأضاف قائلا إن على المجتمع الدولي أن يحكم على سلوك الهند المستهجن في جامو وكشمير على أساس الوقائع. وتصريحات الهند التي تتباهى بتقاليدها العلمانية والديمقراطية لا تخولها حق نيل "علامات إستثنائية".

٥٩ - وعن الحالة العالمية لحقوق الانسان، يستنكر وفده إساءة إستعمال حقوق الانسان لأغراض سياسية، وخصوصا للضغط على الدول الأضعف. ومن واجب المجتمع الدولي أن يعبر جهاراً عن مناهضته للإساءات الى حقوق الانسان كلما حدثت. والانتقائية في شجب هذه الانتهاكات ليست جائرة فقط وانما هي أيضا مدمرة للسعي الجماعي من أجل انتصار الشجاعة والذكاء. وتحقيق مُثل عليا مثل الحرية والمساواة، فهي شريعة الجنس البشري في الجزء الأفضل من القرن العشرين.

٦٠ - السيدة البرغوتي (المراقبة عن فلسطين): قالت ان تعزيز وحماية حقوق الانسان قضية ذات أهمية حيوية لكافة البشر؛ فاحترام حقوق الانسان من المبادئ والمقاصد المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة. وحقوق الانسان عالمية مترابطة لا تتجزأ. وشددت على أهمية ضمان الموضوعية وعدم الانتقائية في قضايا حقوق الانسان، وهذا ما أعاد تأكيده إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٦١ - وقد أزف الوقت لتنفيذ أحكام صكوك حقوق الانسان والتوصيات المعتمدة في فيينا. وإنشاء منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين خطوة الى الأمام في هذا الإتجاه؛ وعلى جميع الوفود أن تتعاون على رسم ولاية المفوض السامي. كما تشدد على أهمية القضاء على الفقر، وعلى الحق في التنمية، وعلى التثقيف بحقوق الانسان والحقوق الانسانية للمرأة.

٦٢ - ورغم التطورات الايجابية الأخيرة في عملية السلم في الشرق الأوسط، وخصوصاً توقيع إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، قلما تغيرت حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنها القدس. واسرائيل ماضية في سياستها وأسلوبها في الانتهاك المنظم للحقوق الانسانية للشعب الفلسطيني. وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ أعرب وفدها عن عميق قلقه من هذه الحالة في بيانه أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار خلال مناقشة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من عرب الأراضي المحتلة. وهي تود أن تؤكد مجدداً في اللجنة الثالثة على أن محنة الشعب الفلسطيني لم تنته بعد. إذ يستمر حتى الآن إغلاق الأراضي المحتلة، ومنع الدخول الى بعض المناطق، وحظر التجول، وإساءة المعاملة خلال التحقيق والاحتجاز والسجن، وتوسيع المستوطنات، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون غير الشرعيين. كما ارتفع عدد الفلسطينيين المقتولين، وحالات القتل والاعدام بمحاكمات مقتضبة مستمرة. وطالبت دولة الاحتلال بانهاء هذه الأعمال القمعية العنيفة. فهي انتهاك سافر لاتفاقية جنيف الرابعة التي تسري على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ومنها القدس.

٦٣ - ورغم كثرة السجناء الفلسطينيين الذين أخلي سبيلهم كجزء من الترتيبات التي اتفق عليها الجانبان، تأسف لإستمرار الاعتقال والحبس التعسفيين، ولإساءة معاملة المعتقلين جسمانيا ونفسانيا. ودعت الى الافراج فورا عن باقي السجناء الفلسطينيين. وقالت إن عزل الضفة الغربية وقطاع غزة باغلاق المناطق تكراراً زاد من سوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية وحقوق الانسان للفلسطينيين الذين يعيشون هناك.

٦٤ - وفيما يتعلق بالمجزرة التي إرتكبها مستوطن إسرائيلي متطرف يوم ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٤ داخل الحرم الابراهيمي بالخليل في الضفة الغربية المحتلة، قالت ان اسرائيل أدخلت تدابير خاصة لتقسيم الحرم من الداخل، مما زاد سوء الحالة التي هي هشة أصلاً. ورغم إدعاء اسرائيل بأنها اتخذت هذه الاجراءات لأسباب الأمن، فانها تحاول في الواقع خلق أمر واقع جديد غير شرعي بمحاولتها فرض حقوقها على الحرم.

٦٥ - كما صعدت إسرائيل منذ توقيعها إعلان المبادئ نزع ملكية الأراضي الفلسطينية وواصلت توسيع المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة. وهذه الأنشطة تنتهك القواعد المألوفة في القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني أفراداً وجماعات. وبنود إعلان المبادئ. وينبغي إنهاء هذه السياسة والممارسة فوراً.

٦٦ - وشكرت المقرر الخاص بلجنة حقوق الانسان المعين للتحقيق في الحالة في الاراضي المحتلة. بيد أن تقريره (A/CN.4/1994/14) لم يبحث بدقة في حالة حقوق الانسان الفلسطيني، أو لا يعكس الواقع الأليم لحياته تحت الاحتلال الاسرائيلي. وحيث ان المقرر الخاص لم يزر المنطقة إلا أياماً قلائل فلم يستطع تحديد مقداز

انتهاكات حقوق الانسان للشعب الفلسطيني. وهي تأمل في مد ولايته وفي أن تتاح له فرصة بحث الحالة بأسلوب أشمل. كما تأسف لعدم وضع تقريره في متناول الوفود بكافة اللغات، وتأمل في تلافي تكرار هذه الحالة.

٦٧ - وأنهت كلمتها بالتشديد على ضرورة التقيد التام بالصكوك الدولية لحقوق الانسان وبالقانون الانساني الدولي داخل الاراضي المحتلة، فهذا ما نصت عليه بالذات اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، لأن هذه الصكوك هي وحدها التي تضمن تعزيز الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وهي صكوك يعتمد عليها الشعب الفلسطيني في إلتماسه العدل.

٦٨ - الآنسة فير تيكليغيل (تركيا): رأت أن إقامة نظام عالمي جديد - وهو أكبر تحد للمجتمع الدولي مع انتهاء القرن العشرين - ينبغي أن يحترم عالمية حقوق الانسان، وحكم القانون والعدالة. وهي شروط أبعد ما تكون عن التطبيق حاليا، خصوصا بسبب عدد الصراعات التي تنتهك بشكل سافر حقوق الانسان لكافة أفراد المجتمع المدني. وثمة تحد آخر هو إقامة ديمقراطية تعددية في انحاء العالم بسبب الصلة الوثيقة بين الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، مما يستوجب عنصراً مكملاً هو: التنمية. ويسعد وفدها في هذا الصدد أن منظومة الأمم المتحدة تهيئ أجهزة لحماية حقوق الانسان وتعزيزها، مما أدى الى تقدم كبير في هذا المجال. ورحبت بالذات بتعيين المفوض السامي لحقوق الانسان، وبالمبادرات التي اتخذها في الوضع الفاجع لرواندا، وباجراءاته الوقائية في بوروندي. وأثنت على التعاون بين المفوض السامي ومركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وأشارت الى ان تركيا شاركت دائما في تقديم مشاريع قرارات لتعزيز المركز وتولت اليونان تقديمها في العادة.

٦٩ - ويود وفدها تأكيد تأييده للمقرر الخاص بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري. فهو يواجه مهمة كبيرة، خصوصاً في بعض بلدان أوروبا الغربية التي تتزايد فيها العنصرية حاليا.

٧٠ - ومع ذلك فالعمل الباقي كثير لترسيخ مبادئ عدم تجزؤ حقوق الانسان وعالميتها وتكافلها في كل العالم. واقتناعاً من وفدها باستحالة تحقيق أي شئ في مجال حقوق الانسان دفعة واحدة، يؤمن باتباع أسلوب تدريجي، لأن مفهوم حقوق الانسان ذاته يتطور مع التطورات الجارية وطنياً واقليمياً ودولياً. وليس في المجتمع الدولي بلد يستطيع اعتبار نفسه خالياً من انتهاكات حقوق الانسان، أو ان يتظاهر بأن سجله في هذا المجال يتسم بالكمال.

٧١ - وانتقلت الى موضوع البوسنة والهرسك فقالت ان وفدها يرى أن هذه الجريمة المرتكبة في حق الانسانية في صميم أعماق اوروبا تمثل التقدم الشرير للنزعة التوسعية إزاء تسويف المجتمع الدولي. وأشارت الى ان أحدث تقرير للمقرر الخاص يؤكد إستحكام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، والقتل اليومي المنظم للأبرياء، والممارسة البشعة للتطهير العنصري، واعادة التوطين بالقوة حتى داخل مناطق "الأمن". ودعت المجتمع الدولي

الى عدم استخدام المساعدة الدولية ذريعة للتملص من مسؤولياته. والتواني عن الاستجابة لمحنة شعب البوسنة والهرسك معناه تشجيع استمرار انتهاك حقوق الانسان دون أي عقاب. في وقت يدّعي فيه المجتمع الدولي أنه يضع وسائل لمنع الصراعات ودراسة طرق لحفظ السلم أو إعادة نصابه. وعدم تصرفه يسهل إتمام عملية التطهير الإثني والابادة ويزيد خطر إمتداد الصراع الى أرجاء أخرى من المنطقة.

٧٢ - ويرى وفدها أن الاخطار الموجودة في البوسنة والهرسك تتجاوز كثيرا مجرد بقاء البوسنة دولةً وشعباً. فانتصار التوسعية يؤذن بهزيمة القيم العالمية التي بنيت عليها الأمم المتحدة. وستظل تركيا تتمسك بقضية البوسنة والهرسك. وتستنكر الفظائع المرتكبة هناك. ويرحب وفدها في هذا الصدد باقامة محاكم دولية لجرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وهي تأمل أن تكون لهاتين المبادرتين آثار رادعة تحول دون تكرار هذه الكوارث الواسعة النطاق. بإظهارها أن هذه الجرائم لا يمكن بعد الآن أن تفلت من عقوبات القانون الدولي في نهاية القرن العشرين.

٧٣ - كما يقلق وفدها تدهور حالة حقوق الانسان في كوسوفو كما جاءت في تقرير المقرر الخاص (A/49/641). وعلى المجتمع الدولي التيقظ واتخاذ اجراءات وقائية قبل أن تتصاعد الاجراءات التمييزية ضد السكان الألبان في تلك الدولة الى نقطة يصعب معها التدخل. وتؤيد تركيا أية جهود في هذا المجال.

٧٤ - كما أن وفدها غير مرتاح للحالة في سنجق التي تشهد انتهاكات واسعة لحقوق الانسان. وقد أكد تقرير المقرر الخاص تصاعد أعمال العدوان والعنف والمضايقة التي تجري أساساً ضد أفراد الطائفة المسلحة. وحفاظاً على السلم والاستقرار. ينبغي على المجتمع الدولي عاجلاً أن يساعد في إعادة احترام حقوق الانسان لتلك الطائفة باتخاذ الاجراء الفوري اللازم.

٧٥ - ويشعر وفدها بوصفه عضوا في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بالقلق إزاء حالة حقوق الانسان في كشمير. وينبغي تسوية الصراع بين باكستان والهند باستئناف الحوار بينهما. وستظل تركيا تؤيد كل الجهود لهذه الغاية.

٧٦ - كذلك تقلق وفدها حالة القوقاز التي ساءت فيها حالة حقوق الانسان مع الأسف نتيجة الصراعات والتوترات.

٧٧ - وحكومة تركيا من ناحيتها مصممة على مواصلة الجهود لتأمين احترام حقوق الانسان لكافة شعبها. وإدراكا منها لنقائص نظامها. تقوم دائما باستعراض تشريعاتها وممارساتها. واقتناعاً منها بالتكافل بين الديمقراطية وحقوق الانسان. تسعى الى ضمان سير عمل الديمقراطية التعددية فيها. خصوصاً بإجراء انتخابات

حرة عادلة دورية. وانطلاقاً من هذه الروح، انضمت تركيا الى أكثر الاتفاقيات الدولية صرامة، وقبلت مبدأ الرصد الدولي. وتركيا ليست مجرد طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وإنما أصدرت أيضا عملاً بالمادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاقية إعلانات تتعلق بشكاوى دولة طرف ضد دولة أخرى، الى جانب شكاوى جاءت من افراد. واتخذت خطوات تؤدي الى إنضمامها الى صكوك دولية أخرى. وتبحث تركيا دائما في طرق لإصلاح وتحسين نظامها، ووسعت لهذا الغرض اختصاص اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان التي بها تمثيل لجميع الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التركي، من اجل إعطاء اللجنة حق التحقيق في إدعاءات وشكاوى تتعلق بحقوق الانسان، واقتراح تعديلات على التشريعات الحالية. وقد أنشأ رئيس الوزراء مكتباً لكبير المستشارين لشؤون حقوق الانسان، ومهمته التنسيق بين أنشطة حماية حقوق الانسان وتعزيزها، والتوسع في تعليم حقوق الانسان في المدارس والجامعات، والتنسيق بين التشريعات التركية والصكوك الدولية لحقوق الانسان. ومعروضة حاليا على البرلمان التركي سلسلة إصلاحات تشريعية تتعلق بحقوق الانسان. وبدأت أيضا وزارة العدل تستعرض قانونا لحرية التعبير، وهي قضية تنظر فيها حاليا لجنة برلمانية مختصة به. وهناك حملات إعلامية لزيادة الوعي والإلمام بحقوق الانسان.

٧٨ - ويبين الإرهاب أن إنتهاكات حقوق الانسان ليست "إمتيازاً" مقصوراً على الدول وحدها. فعلى المجتمع الدولي بأسره أن يدين الارهاب الذي لا يتردد في انتهاك أبسط حقوق الإنسان، ألا وهو حق الأبرياء في الحياة. ويشدد وفدها على كلمة "الأبرياء" عند وصف ضحايا هذه المحنة. ويسعدها أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومعاهدة حلف شمالي الأطلسي واليونسكو بدأت تنظر في ظاهرة الارهاب داخل اختصاص كل منها.

٧٩ - وأنهت كلمتها بأن كررت اعرابها بأن تركيا كديمقراطية تعددية تسعى الى تعزيز حقوق الانسان والمساهمة في التعاون الدولي في هذا المجال.

٨٠ - رأس الجلسة السيد بيغار (ايرلندا).

٨١ - السيد غوجرال (الهند): ذكر أن "شعوب الأمم المتحدة" أكدت مؤكدا "إيمانها بحقوق الانسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبتساوي الحقوق بين الرجال والنساء وبين الأمم كبيرها وصغيرها". بيد أن حقوق الانسان أصبحت خلال الحرب الباردة متشابكة بسياسات الكتل الكبرى. وعندما طرح موضوع الفصل العنصري على الأمم المتحدة - وهو أكثر أشكال حقوق الانسان بشاعة ومنهجية - حاولت بعض البلدان استبعاده من جدول الأعمال بدعوى أنه من الاختصاص الداخلي للدول. واليوم صارت حقوق الانسان ديناً جدياً.

٨٢ - والهند داعية لحقوق الانسان حتى قبل ظهور الأمم المتحدة. وقبل ذلك بعدة قرون، أعلن حكيم هندي أن الانسان هو الحقيقة العليا. وقال ان التقاليد الانسانية مثل التسامح والوئام وعدم العنف واحترام الفرد جزء من الوجدان الهندي. وكان كفاح المهاتما غاندي الخالي من العنف ضد الامبريالية قائما على هذا الوجدان.

٨٣ - وكافة حقوق الانسان في الهند مكفولة بالدستور، وتتولى تنفيذها سلطة قضائية مستقلة، وترصدها صحافة يقظة ورأي عام فصيح. وتعمل الديمقراطية التي تعتبر النواب المنتخبين مسؤولين أمام الشعب على حماية حق الفرد في التفكير والعمل. وكثير من المنظمات غير الحكومية تدافع عن حقوق الانسان وتتحرى أنباء انتهاكاتها.

٨٤ - وسبق دستور الهند كبرى اتفاقيات حقوق الانسان، ولذلك لم يحتج تغييرات كثيرة فيه لجعله متمشيا مع كثير من الصكوك الدولية لحقوق الانسان التي صدقت عليها الهند. ويسير بكفاءة عمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان التي تتحرى الشكاوى المعروضة عليها على حسابها. وكذلك عمل اللجان الوطنية الخاصة بالفئات المحرومة والاقليات والنساء.

٨٥ - والهند حالة فريدة لمجتمع تعددي يتجاوز سكانه ٩٠٠ مليون نسمة من مختلف الملل واللغات والتقاليد والثقافات. وهي مسقط رأس ديانات كثيرة - هي الهندوكية والجينية والبوذية والسيخية - وموئل لديانات أخرى مثل الإسلام والمسيحية الزرداشتية واليهودية. وبها أكثر من ١٠٠ لغة مختلفة واكثر من ٢٠٠٠ لهجة. وأظهرت الهند أن الديمقراطية الحقيقية ليست مجرد حكم الأغلبية وانما تعني أيضا التساوي في حماية مصالح كافة المواطنين، سواء من الأقليات أو من الأغلبية.

٨٦ - ويسعد وفده أن الأمم المتحدة أعادت اكتشاف دورها في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها. فقد أعاد اعلان وبرنامج عمل فيينا اللذان صدرا بتوافق الآراء تأكيد الالتزام الرسمي لجميع الدول بتعزيز الاحترام العالمي لكافة حقوق الانسان وحمايتها؛ وهما يدعوان الى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال؛ ويعترفان بضرورة الموازنة بين احترام الحقوق السياسية والمدنية والسعي الى حياة أفضل إقتصادياً واجتماعياً للغالبية الساحقة من سكان العالم؛ ويدعوان الى تنفيذ حقوق الانسان وطنياً وعالمياً. كما أعادا تأكيد هما على حرمة مبادئ السيادة القومية والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ ويعترفان بالحق في التنمية حقاً عالمياً لا يقبل التصرف وجزءاً متكاملاً من حقوق الانسان الأساسية.

٨٧ - ومع ذلك لا يمكن تعزيز حقوق الانسان دون إدراك العقبات التي تواجهها. وبينما جرت العادة على الاعتراف بأن الفقر والأسية من أسباب التوتر الاجتماعي، هناك خطر جديد على حكم القانون والنظام الاجتماعي هو الارهاب في انحاء العالم. فالارهاب - وخصوصاً ذلك الذي توجهه وترعاه جهات خارجية - هو نقيض

الديمقراطية تماماً. وأخذ بسرعة يصبح طريقة للتدمير الشامل. ويأمل وفده أن يكون الإعلان المتعلق بالإرهاب الدولي الذي سوف تعتمده الجمعية العامة ركيزة إتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب.

٨٨ - وقد أيدت الهند أجهزة تعزيز حقوق الانسان بالأمم المتحدة وخصوصاً لجنة حقوق الانسان وهي أكثر الهيئات سلطة في هذا المجال. وينبغي أن ينال مركز حقوق الانسان باعتباره ساعداً تنفيذياً للجنة أن يملك الموارد البشرية وغير البشرية اللازمة لادارة ولايته. وقد استطاع المفوض السامي لحقوق الانسان خلال فترة قصيرة أن يدفع الأمم المتحدة مرة أخرى في مجال حقوق الانسان. وكان تصرفه موقوتا في رواندا وبوروندي.

٨٩ - وتأسف الهند لأن تسييس حقوق الانسان إغراء لا تستطيع بلدان كثيرة أن تقاومه. وارتفاع مستوى المعيشة لا يكفل حقوق الانسان. لأن بعض البلدان المتقدمة النمو مذنبة لسماحها بانتهاكات سافرة لحقوق الانسان مثل استخدام الأطفال في الإباحيات. ورأى أن العنصرية وكره الاجانب والتعصب الديني واللغوي والإثني شائع في البلدان المتقدمة النمو بقدر شيوعه في البلدان النامية. فالفقر يولد الصراع الاجتماعي، ولكن الرخاء في حد ذاته لا يضمن المساواة إلا إذا اقترن باحترام حقيقي لحقوق الانسان والرفاه العام. وينبغي ألا ننسى أن كثيرا من الديمقراطيات الصناعية الحالية شهدت خلال تاريخها فترات اهتمت فيها بمستوجبات التصنيع أكثر من اهتمامها بحقوق الأفراد.

٩٠ - ووفده يوبخ وفد باكستان على إلقائه شكوكا على الهند، كما لو كانت باكستان نفسها رائدة الكمال. والتعصب في باكستان هو سياسة الدولة. ولا حقوق في ذلك البلد للأقليات الدينية التي كانت سبب إنشاء باكستان. وهناك عدة آلاف من المواطنين الباكستانيين يقاسون في بلد آخر وليس لهم حق العودة الى ديارهم. وقد ذكر المجلس الباكستاني لحقوق الانسان في إسلام آباد أن نساءً كثيرات يعانين الأهوال كل يوم على يد حكومة باكستان بموجب قانون إقامة "الحدود"، والقانون المتعلق بالكفر. وبعض الأقليات مثل المسيحية والأحمدية تُعامل معاملة المواطنين من الدرجتين الثانية والثالثة بمقتضى ذلك البلد. ومع ذلك لا يتورع ممثل باكستان عن ادعاء انتهاك حقوق الانسان في الهند، خصوصاً في منطقة تعرضت فيها الهند للإرهاب والتشدد العدواني والأنشطة الانفصالية التي ترعاها باكستان. ويرى وفده ان باكستان مدافعة عن الحقوق الانسانية للإرهابيين عندما أشارت الى أن أنشطة مناهضة الإرهاب التي تقوم بها السلطات الهندية انتهاكات لحقوق الانسان. وتوجد شواهد ملموسة تبين أن عروق الإرهاب الذي ترعاه باكستان قد إمتدت الى آسيا الوسطى وغربي آسيا وحتى نيويورك.

٩١ - وتشعر الهند بأن منطق باكستان خداع المظهر عندما تطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير على سكان جامو وكشمير. فقد رضيت تلك الولاية ايضا بالانضمام الى الاتحاد الهندي دستوريا ونهائيا. كما أن وزير خارجية باكستان شخصياً ذكر أن مفهوم تقرير المصير أصبح مزعجاً بعض الشئ، لأنه سبّب بعد انتهاء الحرب الباردة

../..

تحركات إثنية ضخمة في كافة أنحاء العالم. ويشير وفده أيضا الى تقرير لجنة حقوق الانسان الذي ذكر الخطورة البالغة للانتهاكات التي ترتكبها الفئات المتشددة في البنجاب وكشمير، وأرجعها الى اسباب منها انتشار الأسلحة الصغيرة المتقدمة والى وضوح عجز من يحاولون إقناع المتشددين باحترام حقوق الانسان.

٩٢ - ومضى قائلا إن باكستان تتابع منذ خمس سنوات مطامحها الاقليمية في الهند، وأنها شاركت في الإرهاب في ولاية جامو وكشمير. وقد قتل الإرهابيون نحو ٩٠٠٠ شخص بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤. وتشارك الشرطة في مجابهة تلك الحرب التي تخوضها بالنيابة عنها جهات أخرى، وتعمل على تأمين حقوق السكان الابرياء. وتبذل الدولة قصارى جهدها لمنع انتهاكات حقوق الانسان ومعاقبة المذنبين بتجاوزات بأسلوب إقامة العدل بالقانون. وباستطاعة الدبلوماسيين والصحفيين والسائحين أن يروا بأنفسهم ما تبديه السلطات من ضبط النفس عند محاربتها الإرهاب. وتمشيا مع سياسة الهند في الشفافية، زادت فرص الوصول الى تلك الولاية أمام تنظيمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويسعد وفده أنه يستطيع الآن أن يقول إن الحالة آخذة في العودة الى مجراها الطبيعي، الى حد أن لجنة الانتخابات تفكر في إجراء الانتخابات في عام ١٩٩٥.

٩٣ - واستنكر ما أبدته بعض الوفود التي تخشى العنف في جامو وكشمير من تجاهل للسبب الرئيسي للعنف وهو الإرهاب الذي ترعاه باكستان، وركزت بدلاً من ذلك على عواقبه وهي تصرفات قوات الأمن. وأية مساواة بين مرتكبي الإرهاب والسلطات المكلفة بإنفاذ القانون والنظام غير مقبولة.

٩٤ - ونظراً لانتهاء الحرب الباردة الآن، على الأمم المتحدة أن تركز على مهمة تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان، وعليها أن تؤدي دورها بنزاهة وموضوعية وعدم انتقاء في كافة أنحاء العالم، وأن تتساوى في اهتمامها بكافة الحقوق - السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. وتتعهد الهند بالتعاون في هذا المسعى، فهي أمة مكرسة لذلك سواء على مستوى السلم الدولي أو داخل مجتمعها.

٩٥ - رأس الجلسة السيد سيسيه (السنغال).

٩٦ - السيد فاسيلاكيس (اليونان): قال انه يؤيد تماماً بيان ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، لكنه يشعر بضرورة إعادة توجيه الاهتمام نحو مسألة انتهاكات حقوق الانسان في قبرص. ورغم كثرة التقدم على جبهة حقوق الانسان عالميا كما ظهر من انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان وإنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، ما زالت حالة حقوق الانسان في قبرص على حالها. وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص (S/1994/629) أن عدم الاتفاق يرجع أساساً الى عدم وجود عزم سياسي لدى الجانب القبرصي التركي.

.....

٩٧ - والحالة في قبرص نتيجة مباشرة للغزو التركي الذي حدث عام ١٩٧٤. والآن وبعد مرور عشرين عاما، ما زال حوالي ٤٠٪ من أرض قبرص - وهي دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة وعضو بالأمم المتحدة - تحت الاحتلال، وما زالت الانتهاكات الجسيمة الواسعة لحقوق الانسان والحريات الأساسية تحدث هناك. وأسفر هذا الغزو عن فرار ٢٠٠ ألف من القبارصة اليونانيين من ديارهم واصبحوا لاجئين في بلدهم نفسه.

٩٨ - وتحاول تركيا منذ عام ١٩٩٤ تغيير التركيب السكاني للجزيرة، وخصوصاً في الاقليم المحتل. ومع أن ٨٠ ألف تركي استوطنوا شمال الجزيرة، ما تزال الطائفة التركية أقل عدداً في قبرص حتى لو أخذنا في الحساب ٣٥ ألف جندي تركي يرابطون في الجزيرة.

٩٩ - وفي الوقت نفسه، ما زال القبارصة اليونانيون الذين يعيشون في المنطقة المحتلة (انخفض عددهم من ٢٢ ألفاً عام ١٩٧٤ الى اقل من ٥٥٠ شخصاً عام ١٩٩٤) ضحايا اجراءات تمييزية ومضايقة وأعمال عنف، ويعانون من انتهاكات حقوق الانسان (بلغ عدد القبارصة اليونانيين المختفين ١٦١٩ شخصاً)، كما يستمر الأسلوب المنظم في نهب التراث الثقافي لقبرص.

١٠٠ - والجميع متفقون على أن قضية قبرص هي بالدرجة الأولى مشكلة غزو واحتلال عسكريين أجنبيين. واعلنت اليونان مراراً وتكراراً أن الوضع الراهن غير مقبول، وأنه لا يمكن إيجاد حل عادل وباق بدون إنسحاب الجيش التركي والمستوطنين الأتراك من قبرص، وبدون إعادة الحريات الاساسية. لذلك فهو يطالب المجتمع الدولي بأن يتأكد بنفسه من التنفيذ التام لما يتعلق بذلك من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٠١ - وقد أكد ممثل البانيا في بيانه أمام اللجنة أن الاقلية اليونانية في البانيا تحظى بكامل المساواة في الحقوق قانوناً وواقعاً، وانها جزء متكامل من كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا البيان مذهل، لأن النظام الذي حل محل أنور خوجة يبدي احتراماً قليلاً أو معدوماً لحقوق الانسان، وخصوصاً احترام الأقلية اليونانية. وأكثر ما تشير الى حرية التعبير والتعليم والدين التقارير التي تعدها هيئات دولية، لا سيما اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والبرلمان الأوروبي. وقال ان حالة الأفراد الخمسة من الطائفة اليونانية الذين زجوا في السجون بعد محاكمة صورية مثل بليغ على عزم حكومة ألبانيا تجريد الأقلية اليونانية من حقوقها.

١٠٢ - وإذا شاءت ألبانيا حقاً أن تكون جزءاً من العالم الديمقراطي، من واجب حكومتها إحترام الاتفاقات التي أبرمتها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وضمان الحقوق الأساسية للأقلية اليونانية، بما في ذلك حقها في حرية الدين والتعليم.

../..

١٠٣ - وقد أظهرت اليونان في كل تاريخها إحتراماً عميقاً لحقوق الانسان. لذلك يأمل أن تقيم مؤسسات الأمم المتحدة التي تعالج حقوق الانسان جهازاً منسقاً يتصرف بالاعتدال اللازم لمنع انتهاكات حقوق الانسان حيثما لزم الأمر.

١٠٤ - الرئيس: لخص مناقشات اللجنة في هذه القضية البالغة التعقيد والخلاف (البند ١٠٠ من جدول الأعمال) فقال ان اللجنة استمعت الى بيانات استهلالية من المفوض السامي لحقوق الانسان، ومن رئيس مركز حقوق الانسان، ومن المقررين والممثلين الخاصين للجنة حقوق الانسان.

١٠٥ - وتؤمن بعض الوفود بأن انتهاكات حقوق الانسان لا تحدث فقط في البلدان التي تأتينا أخبار حدوثها فيها في العادة وانما أيضا في بلدان نصف الكرة الشمالي التي تظهر فيها أشكال من العنصرية وكره الاجانب والتعصب واحتقار الثقافات الأخرى. وقد نالت تقارير المقررين الخاصين استقبالاً متضارباً. فبعض المقررين شكوا من صعوبات في اداء ولايتهم. وبينما استردت بعض البلدان مثل جنوب افريقيا حقوق الانسان فيها، هناك بلدان أخرى تتدهور فيها حقوق الانسان مثل رواندا والبوسنة والهرسك وحيثما يوجد تزعزع أو تأزم سياسي. وتوجد فئة ثالثة من البلدان بها بوادر مزعجة على احتمال حدوث انتهاكات لحقوق الانسان فيها.

١٠٦ - وهو يرى الاعتراف بعدم إتفاق البلدان على تعريف حقوق الانسان. فمنها من يعتبر حقوق الانسان كلاً متكاملاً يتراوح بين الحقوق المدنية والسياسية وبين الحق في التنمية، بما في ذلك احترام الهوية الثقافية. وأشارت وفود كثيرة في هذا الشأن الى معايير النزاهة والموضوعية وعدم الانتقائية. بينما رأت بلدان أخرى أن التشديد على هذه الحقوق أشبه بذريعة لإنزال الحقوق التي تمثل معياراً مشتركاً للبشرية الى المرتبة الثانية، ألا وهي الحق في الحياة، وحرية التعبير، والمساواة أمام القانون، وحرية اختيار الناس لمن يمثلونهم وما الى ذلك. وتبين البيانات الملقاة استحكام وجود هاتين المدرستين اللتين ما زالتا متباعدتين جدا. والجانب الايجابي من ذلك هو ان حقوق الانسان قضية هامة تخص كل بلد، وكانت سببا لإلقاء بيانات كثيرة. وكان هناك ايضا شعور بضرورة حصول هيئات حقوق الانسان على الموارد اللازمة لأداء عملها. وكان قلق المجتمع الدولي هنا هو الذي حدا بالوفود الى الاعتراف بقيمة أنشطة المفوض السامي لحقوق الانسان ودور مركز حقوق الانسان وسائر الهيئات المعنية بالمسألة. وأشارت وفود كثيرة في هذا المضمار الى اعلان وبرنامج عمل فيينا، والى التقارير المقدمة في مختلف مواضيع البنود المتفرعة من البند ١٠٠.

١٠٧ - وقال إنه سوف لا يعود الى الباب الفرعي (هـ)، فقد سبق أن علق عليه.

١٠٨ - وختاماً يشعر بأن سبب كل هذا الاهتمام بحقوق الانسان هو أنها اصبحت معياراً مقبولاً، وأن من الممكن التمييز بشكل واسع بين البلدان التي تنتهك حقوق الانسان وترفض الاعتراف بها، وبين البلدان التي تعتبر نفسها

حامية لحقوق الانسان بينما تنتهك سراً بعض هذه الحقوق. وفي كل الأحوال، لا يوجد بلد يستطيع الاعتراف بأنه لا ينتهك حقوق الانسان. وربما كان هذا منطلقاً نحو الاعتراف العالمي بهذه الحقوق.

حقوق الرد

١٠٩ - السيد المفتي (السودان): رد على الملاحظات الجائرة التي أبدتها بعض البلدان الغربية ضد السودان فقال ان المجتمع الدولي يعتبر هذه البلدان منافقة: فهي تدعو الى أن تحترم السودان إلتزاماتها باتفاقية حقوق الطفل، في حين أن أكثرها رخاءاً ترفض التصديق عليها كيلا تكون مضطرة الى ان تحظر في أراضيها بيع أعضاء أطفال من العالم الثالث، وهو أسوأ انتهاك لحقوق الانسان في العصور الحديثة. ورأى أن مزاعمها تتناقض مع شهادة قدمها مؤخرا شاهد عيان يعتبر شخصية عالمية مرموقة هو اللورد ماكنير. لذلك فاللجنة ملزمة قانونياً واخلاقياً بأن تتجاهل هذه الملاحظات الشائنة غير المسؤولة. وقد أزف الوقت لأن ينظر المجتمع الدولي في حقوق الانسان على حقيقتها بدلاً من أن يتاجر بها للحصول على خطوة سياسية.

١١٠ - والمؤسف ان موقف البلدان الغربية شجع دولاً صغيرة مثل هنغاريا على الانضمام الى مهاجمي السودان، أملاً في بعض الأفضال السياسية. وكان المنتظر أن تكون هنغاريا على شئ من التعاطف مع المقرر الخاص، لأنه من أصل هنغاري. ولكن لم يكن أحد يتصور أن هنغاريا سوف تخرج عن طريقها لمهاجمة السودان. كما ان حالات التعذيب وسوء المعاملة والتمييز الإثني واسعة الانتشار في هنغاريا كما ورد في أحدث تقرير لهيئة العفو الدولية (الصفحتان ١٥٦ و ١٥٧)، وكما ظهر من القلق الذي أبدته لجنة حقوق الانسان في تموز/ يولية ١٩٩٤ من إسراف الشرطة في استخدام القوة، خصوصا مع الاجانب المقيمين في هنغاريا وطالبي اللجوء المحتجزين في المعتقلات هناك.

١١١ - ومن سخرية القدر ان البلدان التي بنت إنتصاراتها المادية على انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في الأمم الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هي بالضبط التي تكيل الاتهامات للسودان التي تعتبر حقوق الانسان ليس مجرد إلتزام دولي وانما ايمانا مقدساً أيضا. وما تزال الطريق طويلا أمام هذه البلدان قبل أن تكون مؤهلة للحديث عن حقوق الانسان.

١١٢ - السيد ريزفاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال ان بعض الوفود أبدت على حالة حقوق الانسان في إيران تعليقات خلت من الموضوعية وجاءت من اعتبارات سياسية قصيرة النظر. فأولا، ليس نادراً أن تحدث انتهاكات حقوق الانسان في بلدان تلوم بلداناً أخرى. وهناك عدد من التقارير لمنظمات دولية غير حكومية تشير الى حالات من التعذيب وإساءة معاملة السجناء ووحشية الشرطة والتمييز في إقامة العدل على أساس العرق أو الأصل الإثني في كثير من البلدان الغربية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا.

١١٣ - وثانيا، من المقلق أن يلاحظ أن الالتزامات الدولية بحماية حقوق اللاجئين في البلدان الأوروبية لم تكن دائما موضع الأداء، وان الجنسية المثلية أصبحت شرعية حتى للقصّر، وان حقوق الاقليات المسلمة في أوروبا منتهكة. وأثار هذا موجة من السخط في إيران. وعبّر عنه البلاغ الختامي لاجتماع التنسيق بين وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وزاد النار إشتعالاً البيانان الخاليان من الاحساس اللذان أدلت بهما السويد والنرويج.

١١٤ - وثالثاً، تنفي إيران قطعيا الإدعاءات باشتراكها في الأحداث في العراق، ولا حاجة الى التأكيد على حالة السكان المقيمين في جنوب العراق ومعاناتهم بسبب استمرار القمع. كما أن العراق مستمر في إرسال الدعم المالي والاداري والعسكري ومعلومات الاستخبارات الى جماعة إرهابية مقرها العراق، لكي تساهم في مهاجمة أهداف مدنية في إيران، مثل قصف مزار الإمام رضا في مشهد.

١١٥ - أما الأمر الرابع، وهو يتعلق بتهمة التعذيب في إيران، فان دستور إيران يمنع شرعاً كافة أشكال التعذيب، سواء كان جسمانيا أو نفسانيا، وكذلك المعاملة المهينة للمتهمين والمعتقلين والمسجونين. ويقضي القانون الجنائي بمقاضاة وكلاء إنفاذ القوانين وممارسي العدالة الجنائية إذا انتهكوا هذه الأحكام، ويمكن إعفاؤهم من مهامهم وحتى الحكم عليهم بالسجن.

١١٦ - وختاما قال ان إيران تتقيد تماماً بمبدأي التسامح وحماية حقوق الأقليات الدينية. كما أن الأقليات الدينية ممثلة في البرلمان، ويلقى نوابها نفس معاملة زملائهم. ويحمي القانون بالذات حق الأقليات في ممارسة أديانها بحرية.

١١٧ - السيد عمر (باكستان): قال ان للهند خبرة كبيرة في فن الخداع والابتزاز والتشهير. وتحاول عبثا أن تخفي عن العالم الحالة الكاملة لحقوق الانسان في جامو وكشمير.

١١٨ - فقد إدعت الهند أن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من أرضها، ومع ذلك لا منطق في هذا الإدعاء، لأن قرارات مجلس الأمن المتصلة بذلك تبين بجلاء أن مصير جامو وكشمير يجب أن يقرره السكان أنفسهم على أساس استفتاء حر نزيه.

١١٩ - وتكذب الحالة في كشمير بوضوح إدعاءات الهند، لأن اكثر من نصف مليون جندي يرابطون في تلك الولاية المحتلة لقمع الكفاح الذي تخوضه كشمير من أجل الحرية. كما أنه لا يوجد زعماء كبار في كشمير مستعدون للتحدث مع الحكومة الهندية أو يهتمون بالانتخابات التي تقترح الهند إجراءها في كشمير. ولا تستطيع الهند بتشويهها تعليقات وزير خارجية باكستان أن تأمل في تزييف حقائق التاريخ. فتقرير المصير حق منحه

مجلس الأمن لجامو وكشمير. ولا يستطيع شئ أن ينال من هذا الحق الأساسي. وهناك أرض وأمة تحت الاحتلال القهري على يد جهاز عسكري غاشم. وكيف تستطيع الهند أن تدعي عدم انتهاك حقوق الانسان في جامو وكشمير في حين أن تقارير سبع منظمات دولية لحقوق الانسان (منها هيئة العفو الدولية وهيئة مراقبة حقوق الانسان وهيئة المراقبة في آسيا) وضعها مراقبون دوليون تصف الخراب الواسع في ولاية جامو وكشمير؟

١٢٠ ولجأت الهند الى حيلة عتيقة يتبعها الظالمون بأن وصمت نضال شعب جامو وكشمير من اجل حريته بأنه حركة إرهابية، واتهمت باكستان برعاية الإرهاب في كشمير. وقد طلبت باكستان مراراً أن يرابط مراقبون دوليون محايدون على جانبي خط المراقبة من اجل الرصد والاستطلاع، لكن الهند رفضت ذلك. ومالم توافق الهند على إنشاء جهاز دولي أقوى على خط المراقبة، ستظل جميع ادعاءاتها بشأن الإرهاب على الحدود موضع الاحتقار التي تستحقه.

١٢١ - وأخيرا فان الحكومة الهندية تدعي أنها تريد العيش في سلام وانسجام مع باكستان. وحاولت باكستان مع السنين الدخول في حوار مثمر مع الهند لحل النزاع في كشمير. لكن الهند سدت وجمدت جهودها لأنها تريد سلاماً يعزز احتلالها غير المشروع لولاية جامو وكشمير. ويخنق صوت السكان. ويديم الخضوع. ويكافئ الهند على مخططاتها التحكمية.

١٢٢ - السيد سرينيفاسان (الهند): ذكر أنه يود أن يشير أولا الى أن منطق الهند في الادعاء بأن ولاية جامو وكشمير جزء من أرضها هو نفس المنطق الذي خلق دولة باكستان. وهناك خمسمائة إمارة من مخلفات الهند البريطانية السابقة إنضمت بحرية ونهائيا إما الى الهند أو باكستان. ولو كان هناك طعن في إنضمام جامو وكشمير الى الهند لجاز الطعن أيضا في مسألة تشكيل باكستان.

١٢٣ - والأمر الثاني يتعلق بمسألة تقرير المصير وهو أن باكستان إدعت من ناحية بأن سكان كشمير لهم حق تقرير المصير، بينما إدعت من ناحية أخرى بأن كشمير تنتمي الى باكستان.

١٢٤ - والأمر الثالث هو إدعاء باكستان بأن الهند تنكر وجود انتهاكات لحقوق الانسان في كشمير. وهو أمر غير صحيح، لأن الانتهاكات موجودة قطعاً؛ والذي يقوم بها إرهابيون تشجعهم باكستان وتدعمهم.

١٢٥ - أما الأمر الرابع وهو الاشارة الى الحوار بين البلدين، فقد مدّت الهند مراراً يد الصداقة، مبدية استعدادها لمناقشة كافة القضايا المعلقة ومنها مسألة جامو وكشمير. وقد سافر وزير خارجية الهند الى باكستان عدة أيام قبل ذلك للمشاركة في مؤتمر كبار المسؤولين في دول الكمنويلث، وأعرب في تلك المناسبة عن رغبته في التحاور حول قضايا معلقة، لكن عرضه قوبل بالرفض.

١٢٦ - وختاما فان الهند ترى أن باكستان مهووسة بمسألة كشمير، وأن طموحها الاقليمي في الهند "فكرة متسلطة". واستخدمت باكستان حججاً مختلفة في مختلف المحافل: ففي منظمة المؤتمر الاسلامي تحدثت عن كشمير باعتبارها مسألة إسلامية؛ وتحدثت عنها في اللجنة الأولى بوصفها مسألة أمنية؛ وفي اللجنة الثالثة باعتبارها مسألة تقرير المصير؛ وفي أماكن أخرى باعتبارها قضية حقوق الانسان. وحقيقة الأمر هي أن جامو وكشمير جزء من الهند، وأن الهند لن تسمح بالقاء أية شكوك في هذا الصدد.

١٢٧ - السيد عمر (باكستان): شكر ممثل الهند على إيضاحه، بمنطقه الخاص، أن كشمير أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الهند. على أننا لو أخذنا بهذا المنطق لتساءلنا وماذا عن أمر قرارات مجلس الأمن التي لم تظهر الهند أي احترام لها مطلقاً؟ وذكر أن رئيس وزراء الهند السيد نهرو قد قال ان الهند وقد عرضت القضية على الأمم المتحدة وقطعت على نفسها كلمة شرف بأنها ستسعى الى حل سلمي للمسألة، لا يمكنها أن تسحب كلمتها. ورأى ان الحل النهائي بيد سكان كشمير، وان الهند مصممة على التقيد بهذا القرار. وترى باكستان أن كشمير أرض متنازع عليها باعتراف الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وان مصير سكانها ينبغي أن يتقرر باستفتاء حر عادل حسب الولاية التي قررها مجلس الأمن.

١٢٨ - السيد سرينيفاسان (الهند): قال إن ممثل باكستان أولا لم يتعرض لحالة حقوق الانسان في باكستان التي أشار اليها في بيانه. وثانيا لم يرد ممثل باكستان على سؤال الهند عن الإرهاب، واكتفى بالاستشهاد بعدة وثائق. ويمكن للهند أيضا ان تستشهد بعدة وثائق منها وثائق هيئة مراقبة حقوق الانسان التي يبدو من معلوماتها ان معظم الأسلحة التي يستخدمها المتشددون السيخ والكشميريون تأتي من مصدرين داخل باكستان: أولهما السوق السوداء الواسعة التي تتاجر بالسلاح في المقاطعة الباكستانية الواقعة على حدودها الشمالية الغربية، والثاني هو افراد دائرة المخابرات الباكستانية الذين يعملون لحسابهم أو بتواطؤ صريح أو ضمني مع حكومة باكستان المركزية.

١٢٩ - السيد غوفين (تركيا): قال انه مضطر بعد استماعه الى بيان ممثل اليونان أن يضع الحقائق في نصابها الصحيح.

١٣٠ - فالمعروف جيدا أن تقسيم قبرص حدث عام ١٩٦٣ عندما طرد القبارصة اليونان القبارصة الاتراك من الحكومة وإدارة الجزيرة، وبذلك جعلوا الحكومة غير دستورية. وبين عام ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ظل السكان القبارصة الاتراك مسجونين في جيوب مغلقة لا تمثل سوى ٣٪ من أرض الجزيرة.

١٣١ - وقد أشار ممثل اليونان الى اللاجئين من القبارصة اليونانيين، وكان مقنعاً أكثر لو ذكر أيضا أن ربع السكان القبارصة الاتراك المنفيين داخل بلدهم عاشوا في خوف طيلة ١١ عاماً.

../..

١٣٢ - وكان باستطاعته أيضا أن يذكر أن منشأ المشكلة برمتها هو رغبة الأسقف الأكبر مكاريوس في انهاء استقلال قبرص وتوحيد الجزيرة مع اليونان. وكان واضحاً ان هذا لقي تأييدا نشطا من الحكومة اليونيانية التي نسقت أيضا عملية الانقلاب في نيقوسيا عام ١٩٧٤. وهو يتساءل في هذه الظروف كيف يمكن لممثل اليونان التحدث عن اللاجئين من القبارصة الاتراك دون ذكر حتى أسباب الوضع الراهن.

١٣٣ - وعلى أي حال، فان مسألة المشردين سويت باتفاق بين الطرفين في فيينا يوم ٢ آب/ أغسطس ١٩٧٥. وأدى تنفيذ هذا الاتفاق تحت إشراف الأمم المتحدة الى انهاء عملية تجميع كل طائفة من الطائفتين، واصبحت كل منهما تعيش داخل منطقتها.

١٣٤ - وكان سبب استمرار وجود الجيش التركي في الجزيرة هو حماية القبارصة الاتراك ودولتهم الصغيرة من مصير وخيم ينتظرها على يد القبارصة اليونان لو سنحت لهم الفرصة. والمؤكد أنه لولا هذا الوجود العسكري لعانى القبارصة الاتراك من نفس مصير سكان بيهاتش وغوارجده وسراييفو.

١٣٥ - ولم ينس ممثل اليونان الاستشهاد بحجة بالية هي أن التراث الثقافي للجزيرة يتعرض للنهب المنظم. وهو أمر غير صحيح كما اتضح من تقارير اليونسكو. فالعكس من ذلك وهو أن القبارصة اليونانيين هم الذين أمعنوا في إظهار الازدراء للتراث التركي والإسلامي في الجزيرة.

١٣٦ - وعن التركيب السكاني لقبرص، قال ان الجانب اليوناني يحاول مرة أخرى الخلط بين الابرياء والمذنبين. ويبين التاريخ الحديث بوضوح ان اليونانيين هم الذين حاولوا تغيير طابع الجزيرة المؤلف من طائفتين بمحاولتهم إزالة القبارصة الاتراك. ومما له مغزاه أيضا ان الجانب القبرصي اليوناني قد وقّع منذ وقت قريب جدا إتفاقاً مع الجمهورية اليونانية ينص على منح الجنسية المزدوجة لمواطني البلدين.

١٣٧ - كما استنكر ممثل اليونان اختفاء قبارصة يونانيين دون أن يذكر المختفين من الطرف الآخر. ولكنه يستطيع ان يقول عن علم بأن كثيرا من القبارصة اليونانيين المختفين لقوا مصرعهم على يد أبناء طائفتهم خلال انقلاب عام ١٩٧٤. كما أن معظم هؤلاء المفقودين عسكريون، في حين أن أغلب المفقودين من القبارصة الاتراك مدنيون.

١٣٨ - وقد بذل ممثل اليونان في بيانه قصارى جهده لإلقاء المسؤولية بأكملها عن الطريق المسدود على تركيا والقبارصة الاتراك بتهمة عرقلة إبرام اي اتفاق. وهذه المحاولة جزء من محاولة مُحكمة لتشويه المعلومات تقودها اليونان بهدف التأثير في نتيجة المناقشات الجارية بين الطرفين وممثلي الأمين العام. ويود أن يؤكد هنا مرة أخرى ان ايجاد حل ناجح للقضية هو من شأن القبارصة من كلتا الطائفتين. ولطالما أيدت تركيا بعثة

.../...

المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام. وهذا ما يجعل وفده يلاحظ بأسف من محتويات بيان ممثل اليونان ولفته أن الحكومة اليونانية عازمة على متابعة سياستها العدائية ووضع عقبات أمام اي تسوية.

١٣٩ - السيد براها (ألبانيا): قال ان الاتهامات التي ساقها ممثل اليونان خالية من أي أساس وسيئة النوايا. فهي مظهر من المظاهر الكثيرة لحملة الحكومة اليونانية ضد ألبانيا لأسباب سياسية داخلية ولسد مطامحها القومية المعروفة جيدا. وهذه الاتهامات واضحة الزيف الى حد أنها لا تستحق الرد. بيد ان وفده يود إبداء بعض الايضاحات التي قد تساعد في تصحيح الوقائع.

١٤٠ - فقد انتهى المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من تقريره المقدم الى لجنة كبار المسؤولين الى ان البانيا تؤدي التزاماتها بصدد تعليم ابناء الاقليات القومية، كما جاء في الوثيقة الختامية لكوبنهاغن عام ١٩٩٠، وفي صكوك دولية أخرى.

١٤١ - أما عن محاكمة خمسة مواطنين البانيين من أصل يوناني أشار اليهم ممثل اليونان، يود وفده أن يشير بوضوح الى ان اعتقالهم لم يحدث إلا بعد أن ثبت تماماً دورهم في أنشطة إجرامية. وبعد اتهامهم بالتواطؤ مع دوائر الاستخبارات التركية وامتلاك أسلحة غير شرعية، أدينوا وصدر الحكم عليهم في نهاية محكمة مفتوحة عادلة. وحضر المحاكمة نحو ١٠٠ شخص منهم برلمانيون ودبلوماسيون وصحفيون يونانيون.

١٤٢ - وقال انه يعتبر استخدام الأقليات القومية لأغراض سياسية - مثلما فعلت اليونان - أسلوباً خطراً غير مشروع، خصوصا في البلقان التي تتعرض لخطر لا يمكن التنبؤ بعواقبه. والمؤسف أن تتبع دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة تعتبر نموذجاً في التعاون والنزاهة السياسية والاقتصادية، هذه السياسة التي تتحدى أبسط مبادئ الديمقراطية.

١٤٣ - واخيرا فان ألبانيا تطالب اليونان بأن تحترم على أرضها معايير القانون الدولي الساري على الأقليات الإثنية؛ وأول خطوة في هذا الاتجاه هو أن تعترف اليونان بوجود الأقليات الألبانية والتركية والمقدونية، وأن تكفل لهم الممارسة الكاملة لحقوقهم. ويقلق ألبانيا مصير التشاميين الذين طردتهم السلطات اليونانية بالقوة في عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥. وما زالت المذابح التي ارتكبتها السلطات اليونانية حينذاك حية في ذاكرة التشاميين الذين لجأوا الى ألبانيا ويطالبون بحقهم في العودة الى ديارهم.

١٤٤ - السيد بتلر (أستراليا): أبدى رغبته في أن يوضح عدداً من النقاط في ضوء بيان ممثل كوبا الذي أرغم وفده على التحرك.

١٤٥ - فأستراليا تدرك ما تعرض له سكانها الأصليون من تشريد ومعاملة جائرة. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال. بيد أنه صحيح أيضا أن استراليا إتخذت خطوات جادة لتقويم الحالة وإقامة العدل. فقد شكلت بالذات وكالة وطنية يديرها وينظمها ممثلو طوائف السكان الاصليين، وأتاحت لها موارد كبيرة لتمويل برامجها لخدمة هذه الطوائف. وقد أعيدت مساحات كبيرة من أرض أستراليا أيضا الى الطوائف الأصلية، وصدرت قوانين خاصة بهذا الخصوص. كذلك أقيمت لجنة للنظر في شكاوى حقوق الانسان الصادرة من هذه الطوائف.

١٤٦ - وقد انضم شعبه الى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبهذا مكّن الأفراد من رفع شكاواهم الى لجنة حقوق الانسان كلما رأوا انتهاكاً لها حسب هذا العهد. وقد فعل ذلك بعض الاستراليين ومنهم أفراد الطوائف الأصلية.

١٤٧ - أما كوبا فلم تنضم الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما سدت أي حوار مع الأمم المتحدة حول مسألة حقوق الانسان. ولهذا طالب وفده في بيانه يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ بأن تسمح الحكومة الكوبية للمقرر الخاص بلجنة حقوق الانسان بزيارة كوبا لتصريف ولايته بشكل فعال. وربما سبّب هذا رد الفعل الكوبي.

١٤٨ - السيد فاسيلاكيس (اليونان): قال ان رد فعل ممثل تركيا على بيان ممثل اليونان متحيز وحزبي. فحالة حقوق الانسان في تركيا بعيدة عن ان تبعث على الرضا. لذلك لو تعهدت بانفاذ المعايير الدولية لحقوق الانسان - ليس فقط على أرضها وإنما أيضا في قبرص - لأمكن إيجاد تسوية مرضية لمسألة قبرص.

١٤٩ - وذكر عدداً من المغالطات في رد ممثل البانيا ومنها وجود عدة أقليات إثنية في اليونان. والحقيقة أن هناك أقلية واحدة هي الأقلية المسلمة باعتراف معاهدة لوزان ١٩٢٣. أما عن مسألة حقوق الانسان في البانيا فهو يذكر مجدداً أن القرارات التي اعتمدتها هيئات أوروبية دولية مختلفة لا تترك شكا في الاستنتاج الذي خرجت به في هذه المسألة. لذلك تدعو اليونان حكومة ألبانيا الى تنفيذ المعايير الدولية المقبولة في حقوق الانسان، فهي تضمن تلقائيا احترام حقوق الاقلية اليونانية.

١٥٠ - السيد شامبوس (قبرص): قال ان ممثل تركيا حاول تشويه صورة كبير الأساقفة مكاريوس وصبّ جام احتقاره على كفاح الشعب القبرصي لتقرير مصيره. وقال ان القبارصة فخورون بالكفاح الذي انتهى باستقلال بلدهم، وهو استقلال تُعتبر تركيا ملزمة بالاعتراف به واحترامه. والحقيقة أن الحكومة التركية قد بذلت كل ما في وسعها لإضعاف هذا الاستقلال، وكان من صالحها أن يغادر القبارصة الاتراك الحكومة لكي يكون لهم مطلق التصرف في تقسيم البلد. ورأى أن القوات التركية أبعد ما تكون عن المساعدة في استتباب السلم كما إدعى

.../...

ممثل تركيا، فقد أشاعت الارهاب، وحملت القبارصة الاتراك على الهرب من البلد. وهم الآن أقلية بالقياس الى مجموع الطائفة التركية في الجزيرة التي تتألف أساساً من مستوطنين وجنوداً أتراك.

١٥١ - وتدعي تركيا توقيع اتفاق في فيينا لحل مسألة المشردين. والحقيقة أن كل ما حدث هو السماح بحفنة من القبارصة الاتراك بالذهاب أينما شاءوا. وقد ضغطت تركيا على القبارصة الأتراك وأرغمتهم على مغادرة ديارهم في الجزء الجنوبي من الجزيرة والاستيطان في شمالها.

١٥٢ - ورغم إشارة ممثل تركيا الى المفاوضات الجارية بين الطرفين، فالواقع أنه لم تحدث أية محادثات أكثر من ذلك، لأن تركيا تركت مائدة المفاوضات وتنصلت من التزاماتها.

١٥٣ - وترجع أسباب الحالة السائدة وانتهاكات حقوق الانسان مباشرة الى قرار الحكومة التركية باحتلال الجزيرة، تحدياً لعدة قرارات من الأمم المتحدة في هذا الصدد. لذلك فإنسحاب قوات الاحتلال شرط مسبق لأي تسوية لمسألة قبرص.

١٥٤ - السيد براها (ألبانيا): قال من المؤسف ان اليونان رغم كونها دولة مجاورة مستمرة في رفضها الاعتراف بالتغيرات العميقة في البانيا خلال السنوات الثلاث الماضية. أما عن مسألة الأقليات الإثنية في اليونان، فهناك عدة أقليات إثنية تشهد بوجودها عدة منظمات غير حكومية معنية بقضايا حقوق الانسان. والمؤسف ان اليونان لم ترد إيجابياً على عروض كثيرة من الحكومة الألبانية بإجراء حوار، وهو يعرب مجدداً عن تأكيداته التي أبداها خلال ممارسته حق الرد.

١٥٥ - السيد غوفين (تركيا): أشار الى إرغام القبارصة الاتراك على ترك الحكومة وديارهم وعدم السماح لهم بالعودة مطلقاً. وبعد أن أشار الى أعمال كثيرة من العنف والوحشية ارتكبها القبارصة اليونانيون ضد القبارصة الاتراك، قال أن اليونان لا تستطيع تلقين أي شخص دروسا في حقوق الانسان.

١٥٦ - كما أن تركيا تحترم القانون الانساني اكثر من اليونان قطعاً. وهي على اي حال لا تفرض حظراً لا مبرر له على جيرانها.

١٥٧ - السيد فاسيلاكيس (اليونان): قال انه سيقصر حديثه على الاشارة الى أن الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في الدفاع عن حقوق الانسان قلقة على حالة حقوق الانسان في تركيا وليس في اليونان.

١٥٨ - السيد شامبوس (قبرص): رفض جميع النقاط التي أوردها ممثل تركيا. ومع ذلك لا تدهشه الادعاءات الزائفة، لأن المعتدين يلجأون في العادة الى هذه الأساليب. وتفعل تركيا كل ما في وسعها لضم قبرص. ومع ذلك فهو واثق من عدم نجاح مخططاتها. وسوف تنسحب في النهاية من الجزيرة تحت ضغط المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥